

Distr.: General
18 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المقدم، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان

24/49، من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، جاويد رحمان.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150.

150822 080822 22-11230X(A)



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، جاويد رحمان

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، جاويد رحمان، في هذا التقرير ملاحظات تفصيلية فيما يتعلق بالاتجاهات والشواغل والتقدم المحرز في حماية حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على الحرمان التعسفي من الحياة وزيادة حالات الإعدام. وتشمل الجوانب الأخرى التي يغطيها التقرير الاحتجاز التعسفي، ورد السلطات على الاحتجاجات، والقيود المفروضة على الجهات الفاعلة في الفضاء المدني وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 24/49. ويقدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، جاويد رحمن، في التقرير، لمحة عامة عن الشواغل الأكثر إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحياة في البلد. ويلى ذلك توصيات موجهة إلى الحكومة والمجتمع الدولي. ويحتوي التقرير على معلومات تم جمعها بشكل أساسي حتى 30 حزيران/يونيه 2022.

2 - ويرحب المقرر الخاص بالدعوة التي وجهتها الحكومة إلى المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان للقيام بزيارة قطرية، أجريت في الفترة من 7 إلى 18 أيار/مايو 2022، ويشجع الحكومة على التعاون مع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم هو نفسه. ويكرر طلبه السماح له بالقيام بزيارات إلى البلد وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان المنشئ لولايته.

3 - وعلى الرغم من رفض السماح بدخول المقرر الخاص إلى البلد، فقد تمكن من التواصل مع ضحايا الانتهاكات وأسرههم وجهات فاعلة في المجتمع المدني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار المقرر الخاص السويد (أيار/مايو 2022)، وسويسرا (أيار/مايو - حزيران/يونيه 2022)، وأيرلندا (حزيران/يونيه 2022) وعقد اجتماعات مع أفراد ومسؤولين حكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى سلسلة من المقابلات الافتراضية، بما في ذلك مع الناجين من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء القسري في عام 1988، والمحامين، وأقارب الأفراد المعرضين للحرمان التعسفي من الحياة.

4 - ويخصص المقرر الخاص الجزء الأول من التقرير للحرمان التعسفي من الحياة، بما في ذلك زيادة عمليات الإعدام واستخدام القوة الفتاكة مع الإفلات من العقاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما استمرت حالات الوفاة أثناء الاحتجاز بسبب التعذيب أو الحرمان من الحصول على الرعاية الطبية في الوقت المناسب، مع استخدام التعذيب وكذلك الاعتقال والسجن غير القانونيين.

5 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باندلاع احتجاجات وحملة قمع ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومنظماته. وحدث ذلك وسط وضع اقتصادي مزر، بسبب عوامل متعددة منها فرض عقوبات قطاعية. وفي الوقت نفسه، اتسمت الحالة بضعف سيادة القانون، وانتهاك الحريات المدنية، وسياسة فاعلة لحماية الجناة ومنع المساءلة. كما أن الشفافية والمساءلة نادرتان ولا توجد مؤسسات أو عمليات مستقلة لإسماع الأصوات البديلة أو المطالب الاجتماعية. وما لبثت السلطات ترصد أنشطة المجتمع المدني عن كثب، مع اتخاذ تدابير جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإغلاق الجمعيات أو التدخل في استقلاليتها.

6 - وقد تعرض للعقوبة من يطالبون بالمساءلة عن الانتهاكات السابقة والجديدة. ويشكل خطر الانتقام الكبير الذي يواجهه الأشخاص والمنظمات بسبب تعاملهم مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان في حد ذاته شواغلاً خطيراً من شواغل حقوق الإنسان. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى فتح المجال للتعامل، ولا سيما مع الجهات الفاعلة الوطنية.

7 - ويشير المقرر الخاص ببالغ القلق إلى اغتيال العقيد حسن صياد خوداي من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي خارج منزله في طهران في 22 أيار/مايو ووفاة العقيد علي إسماعيل زاده في كرج في 30 أيار/مايو في ظروف مريبة. وقد حدثت عدة عمليات اغتيال لأفراد من المخابرات والجيش الإيراني

في السنوات الأخيرة. ويشدد المقرر الخاص على واجب الدولة في التحقيق في جميع عمليات الاغتيال وعمليات القتل خارج نطاق القضاء ومحاسبة مرتكبيها.

ثانياً - الحرمان التعسفي من الحياة وعمليات الإعدام

ألف - مقدمة وإطار قانوني

8 - يكفل دستور جمهورية إيران الإسلامية لعام 1979 الحق في الحياة في المادة 22 التي تنص على أن "شخصية الأفراد وأرواحهم وأموالهم وحقوقهم ومساكنهم ومهنهم مصونة من الانتهاك، إلا في الحالات التي يجيزها القانون". ويشكل حظر الحرمان التعسفي من الحياة جزءاً من القانون الدولي العرفي وقد اعترفت به اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بوصفه قاعدة من القواعد القطعية أو القواعد الآمرة (6/Add.1/CCPR/C/21/REV.1، الفقرة 10). والحق في الحياة مكرس كذلك في المادة 6(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه جمهورية إيران الإسلامية في 24 حزيران/يونيه 1975⁽¹⁾. ويقع على عاتق الدول واجب الامتناع عن القيام بسلوك يؤدي إلى الحرمان التعسفي من الحياة، ويقع على عاتقها التزام باحترام الحق في الحياة وضمانه، وبإعماله من خلال تدابير تشريعية وغير تشريعية، وبتوفير سبل فعالة للانتصاف وجبر الضرر لجميع ضحايا انتهاكات الحق في الحياة (36/GC/CCPR/C، الفقرة 4).

9 - وعلى الرغم من هذه الضمانات والالتزامات، فإن حجم الحرمان التعسفي من الحياة في جمهورية إيران الإسلامية يثير قلقاً بالغاً. فمن ناحية، يبرر الإطار القانوني الوطني الحرمان التعسفي من الحياة في بعض النواحي، من قبيل المسوغات الكثيرة لفرض عقوبة الإعدام واستخدام القوة من جانب قوات الأمن بأساليب لا تتوافق مع القانون الدولي. وفي نواحي أخرى، تنجم الانتهاكات عن ممارسات وأفعال تتعارض والإطار القانوني الوطني نفسه، مثل استخدام التعذيب، وعدم الحصول على الرعاية الطبية في الوقت المناسب أثناء الاحتجاز، وعدم اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة ما في المجتمع من ظروف عامة قد تؤدي إلى تهديدات مباشرة للحياة أو تمنع الأفراد من التمتع بحقوقهم في الحياة بكرامة.

باء - عقوبة الإعدام وعمليات الإعدام

10 - لا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد أحكام عقوبة الإعدام في جمهورية إيران الإسلامية والزيادة المفزعة في عدد عمليات الإعدام التي لوحظت منذ عام 2021، ولا سيما عمليات الإعدام على أساس تهم تتعلق بالمخدرات. ولا يزال هناك نقص في البيانات الرسمية عن العدد الإجمالي لأحكام الإعدام الصادرة وعدد عمليات الإعدام المنفذة. واستناداً إلى المعلومات المتاحة والمتحقق منها، تم في عام 2021 إعدام ما لا يقل عن 330 شخصاً، من بينهم طفلان جانحن على الأقل و 10 نساء⁽²⁾. وعلى سبيل المقارنة، تم في عام 2020 إعدام ما لا يقل عن 267 شخصاً، من بينهم أربعة أطفال جانحن على الأقل. وبين 1 كانون الثاني/يناير و 30 حزيران/يونيه 2022، أُعدم ما لا يقل عن 251 شخصاً، بينهم ست نساء

(1) انظر أيضاً اتفاقية حقوق الطفل، المادة 6؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 10.

(2) Iran Human Rights, *Annual Report on the Death Penalty in Iran 2021* (2022). متاح على الرابط التالي:

https://iranhr.net/media/files/Annual_Report_on_the_Death_Penalty_in_Iran_2021_BwW7LPR.pdf

على الأقل وخمسة مواطنين أفغان، وهو ما يمثل ضعف عدد الذين أعدموا في الأشهر الستة الأولى من عام 2021. ويشير المقرر الخاص بقلق إلى التلازم الزمني بين الزيادة في عمليات الإعدام والاحتجاجات الواسعة النطاق. وخلال الاحتجاجات التي عمت البلاد في أيار/مايو 2022، أعدم أكثر من 55 شخصا، وهو ما يمثل أعلى معدل إعدام شهري منذ عام 2017.

11 - وقام المقرر الخاص في تقريره السابق إلى الجمعية العامة (A/76/160) بتحليل إطار عقوبة الإعدام وتطبيقها في جمهورية إيران الإسلامية وسلط الضوء على الشواغل الرئيسية في هذا المجال. وهو يأسف لعدم اتخاذ أي تدابير لتعديل قانون العقوبات للحد من توقيع عقوبة الإعدام. ويحيط المقرر الخاص علما بأن الغالبية العظمى من الجرائم الواردة في قانون العقوبات والتي يعاقب عليها بالإعدام قد أدخلت بعد أن صدق البلد على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكما ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإنه لا يجوز للدول الأطراف أن تحول إلى جريمة يعاقب عليها بالإعدام أي جريمة لم تكن تستوجب عقوبة الإعدام، لدى التصديق على العهد أو في أي وقت بعد ذلك (CCPR/C/GC/36، الفقرة 34). ويلاحظ المقرر الخاص أن القانون الإيراني كان يسمح، وقت التصديق على العهد في عام 1975، بتطبيق عقوبة الإعدام على القتل العمد والخيانة العظمى والاعتصاب وبعض الجرائم المتصلة بالمخدرات والتمرد المسلح ونص على أن عقوبة الإعدام هي العقوبة القصوى، وهو ما يتيح للقضاة سلطة تقديرية في إيقاع أشكال أخف من العقوبة. وفي أعقاب التغييرات الجوهرية التي أدخلت على نظام العدالة الجنائية بعد عام 1979 والأخذ بقانون العقوبات الجديد، أصبحت عقوبة الإعدام سارية على أكثر من 80 جريمة، بما في ذلك الحراية (حمل السلاح لإزهاق الأرواح أو الممتلكات أو لبث الخوف في الأماكن العامة)، والإفساد في الأرض، والزنا، والردة، والعلاقات الجنسية المثلية، والتجديف، التي إما لم تكن تعتبر جرائم وقت التصديق على العهد أو كان يعاقب عليها بأشكال أخرى من العقاب. وفيما يتعلق بالعديد من هذه الجرائم، ينص قانون العقوبات على عقوبة الإعدام كعقوبة إلزامية، في انتهاك للقانون الدولي، لأنه يمنع القضاة من النظر في ظروف التخفيف أو اختيار إيقاع عقوبات أخف في حالات فردية (CCPR/C/GC/36، الفقرة 37). وبالنظر إلى المادة 6، فإن فرض عقوبة الإعدام على جميع الجرائم التي بدأ العمل بها بعد تصديق جمهورية إيران الإسلامية على العهد يشكل حرمانا تعسفيا من الحياة.

12 - وبالإضافة إلى توسيع نطاق الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، يكرر المقرر الخاص الإعراب عن قلقه لكون معظم هذه الجرائم لا يستوفي عتبة "أشد الجرائم خطورة"، التي لا تنطبق إلا على الجرائم البالغة الخطورة التي يتعلق فيها الأمر بالقتل العمد (CCPR/C/GC/36، الفقرة 35). ومن بين هذه الجرائم هناك الجرائم المتعلقة بالمخدرات، والزنا، والمثلية الجنسية، والردة، والتجديف، وأربع إدانات بشرب الكحول. وهذه لا تنطوي على قتل شخص آخر، ناهيك عن القتل العمد. ويكرر المقرر الخاص تأكيد موقف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأنه لا يجوز أبدا، بأي حال من الأحوال، تطبيق عقوبة الإعدام فيما يتعلق بسلوك ينتهك تجريمه في حد ذاته أحكام العهد (المرجع نفسه، الفقرة 36). وبالإضافة إلى ذلك، تُفرض عقوبة الإعدام على أساس جرائم معرفة تعريفها فضفاضا وغامضا مثل الحراية والإفساد في الأرض والبغي (التمرد المسلح).

13 - وفيما يتعلق بالضمانات الإجرائية للمحاكمة وفق الأصول المرعية والمحاكمة العادلة، سبق للمقرر الخاص أن شدد في تقريره إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان على أوجه القصور الكبيرة في الإطار القانوني والنظام القضائي، اللذين لا يستوفيان المتطلبات المنصوص عليها في المادتين 6 و 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بالحقوق في الحياة والحق في محاكمة عادلة،

مما يجعل تبعا لذلك معظم عمليات الإعدام في جمهورية إيران الإسلامية، إن لم تكن جميعها، حرمانا تعسفيا من الحياة (انظر A/76/160، الفقرتان 2 و 43). ومن بين الشواغل الرئيسية التي ظلت قائمة في الفترة المشمولة بالتقرير هناك استخدام الجلسات المغلقة أمام المحاكم الثورية، وعدم إمكانية الاتصال بمحام في جميع مراحل الإجراءات، وتدني مستوى الأدلة التي تستخدمها المحاكم في القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام، واستخدام التعذيب أو سوء المعاملة لانتزاع الاعتراف، واستخدام القسم، والعديد من الجرائم التي يعاقب فيها بعقوبة الإعدام كعقوبة إلزامية (المرجع نفسه، الفقرات 41-45).

14 - ولا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار استخدام أساليب الاستجواب التي لا تتفق مع المعايير الدولية، بما في ذلك الحرمان من الاتصال بمحام يقع عليه اختياره، والاستجوابات المطولة، وانتزاع الاعترافات تحت التعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة. ويحث المقرر الخاص السلطات على أن تقوم، كخطوة أولى، بتعديل المادة 98 من قانون الإجراءات الجنائية بحيث تشترط أن يكون المحققون القضائيون مسؤولين وخاضعين للمساءلة شخصا عن إجراء تحقيقات مستقلة وعن استجوابات المشتبه فيهم؛ وإزالة الملاحظة الواردة على المادة 48 من القانون للسماح للمشتبه فيهم بتوكيل محامين من اختيارهم تمشيا مع المادة 35 من الدستور، والحصول على دفاع فعال خلال مرحلة التحقيق؛ وضمان الحق في التزام الصمت والدفاع عن النفس؛ وتعديل المادة 29 من القانون لوضع حد للدور المؤثر لعملاء الأمن والمخابرات والجيش في الدعاوى القضائية.

جيم - زيادة عمليات الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات

15 - يساور المقرر الخاص القلق إزاء الزيادة المفزعة في عمليات الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات التي لوحظت منذ عام 2021. وعقب التعديلات التي أدخلت على قانون مكافحة المخدرات، الذي دخل حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وانخفاض عمليات الإعدام المتعلقة بالمخدرات بين عامي 2017 و 2020، كانت أكثر من 126 من عمليات الإعدام في عام 2021، بما في ذلك إعدام خمس نساء وأربعة مواطنين أفغان على الأقل، بتهم تتعلق بالمخدرات⁽³⁾. وهذا بالمقارنة مع 25 عملية إعدام تتعلق بالمخدرات خلال عام 2020. ولم تعلن السلطات عن أي من عمليات الإعدام المتعلقة بالمخدرات. وفي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 30 حزيران/يونيه 2022، أعدم أكثر من 80 شخصا لارتكابهم جرائم تتعلق بالمخدرات.

16 - وفي أوائل آذار/مارس 2022، أفيد بأن 52 شخصا محكوما عليهم بالإعدام بتهم تتعلق بالمخدرات قد نقلوا إلى سجن شيراز المركزي لإعدامهم⁽⁴⁾. وذكر أنه صدرت أوامر بتنفيذ عمليات الإعدام بحلول بداية شهر رمضان (2 نيسان/أبريل). وتلقى المقرر الخاص شهادات وأجرى مقابلات مع بعض أقارب السجناء الذين أعدموا، وتلقى تقارير تفيد بأن ما لا يقل عن 16 فردا من أصل الأفراد الـ 52 قد أعدموا في الفترة من 4 إلى 16 آذار/مارس، بمن فيهم مواطن أفغاني واحد على الأقل وامرأة. وقد نفت الحكومة هذه المعلومات،

(3) Harm Reduction International، و Iran Human Rights، *Annual report on the death penalty in Iran 2021*

"The death penalty for drug offences: global overview 2021"، متاح على الرابط التالي:

https://www.hri.global/files/2022/03/09/HRI_Global_Overview_2021_Final.pdf

(4) انظر البلاغ IRN 2022/5. متاح على الرابط: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublic>

[CommunicationFile?gld=27206](https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublic?CommunicationFile?gld=27206)

ولكنها أكدت تنفيذ ثلاث عمليات إعدام في تلك الفترة كانت ذات صلة بالمخدرات ولكنها لم تذكر هويات من أعدموا أو مكان إعدامهم أو تاريخه⁽⁵⁾.

17 - ويشير المقرر الخاص إلى أن الأفراد الذين أعدموا استناداً إلى تهمة تتعلق بالمخدرات هم في الغالب أشخاص يعيشون في فقر وينتمون إلى الأقليات، ولا سيما من الأقلية البلوشية. وكما ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإن الجرائم التي لا تؤدي مباشرة وعمداً إلى الموت، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالمخدرات، لا يجوز أبداً، في إطار المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن تشكل أساساً للحكم بعقوبة الإعدام (CCPR/CGC/36، الفقرة 35).

18 - وفي المناقشات التي جرت مع أسر الذين أعدموا بسبب جرائم المخدرات، وجه انتباه المقرر الخاص إلى أمثلة مختلفة على الانتهاكات الجسيمة للحقوق في المحاكمة وفق الأصول المرعية. ولا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ لأن الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالمخدرات كثيراً ما يتعرضون للتعذيب ويحتجزون في الحبس الانفرادي خلال مراحل التحقيق التي تعقب اعتقالهم، وكثيراً ما يحرمون من الاتصال بمحام. وحتى في الحالات التي يحضر فيها محامون أثناء إجراءات المحاكمة، تلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأنه لا تتاح لهم الفرصة في كثير من الأحيان للتحديث أو الدفاع عن موكلهم بفعالية.

19 - وتتنظر في جميع القضايا المتعلقة بالمخدرات المحاكم الثورية. وأبرز المقرر الخاص شواغله إزاء عدم وجود ضمانات كافية للمحاكمة العادلة في المحاكمات التي تجريها المحاكم الثورية، لا سيما وأن المحاكمات تجري عادة خلف أبواب مغلقة وقصيرة المدة وكثيراً ما لا يُسمح لمحامي الدفاع بتقديم دفاع فعال (انظر A/HRC/49/75).

20 - ويسلم المقرر الخاص بأن مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً في البلد، مما يؤثر على النظام الصحي ونظام العدالة الجنائية وإنفاذ القانون. وعلى الرغم من اتخاذ خطوات هامة من خلال برامج العلاج من المخدرات والحد من الأضرار، فإن مكافحة الاتجار بالمخدرات لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً، بسبب الموقع الجغرافي لجمهورية إيران الإسلامية وارتفاع مستويات البطالة والحالة الاقتصادية المتردية فيها، وكذلك بالنظر إلى أن الاتجار بالمخدرات جزء من الاقتصاد غير المشروع المنظم. وفي هذا السياق، يشدد المقرر الخاص على أهمية اتباع نهج شامل لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها، ويحث السلطات على إنهاء الحكم بعقوبة الإعدام على جميع الجرائم المتصلة بالمخدرات، ويدعو المجتمع الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى النظر بعناية في تعاملهما مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن هذه المسألة.

دال - الأقليات

21 - يعرب المقرر الخاص عن جزعه إزاء العدد غير المتناسب من عمليات الإعدام التي يتعرض لها أفراد الأقليات، ولا سيما الأقليات البلوشية والكردية. ففي عام 2021، أعدم ما لا يقل عن 70 بلوشياً، وهو ما يمثل 21 في المائة من جميع عمليات الإعدام في العام و 44 في المائة من جميع عمليات الإعدام المتعلقة

(5) رد حكومة جمهورية إيران الإسلامية على البلاغ IRN 5/2022 متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/>

.TMResultsBase/DownloadFile?gId=36987

بالمخدرات. وبين 1 كانون الثاني/يناير و 30 حزيران/يونيه 2022، كان 25 في المائة من الذين أعدموا من الأقلية البلوشية. وفي الفترة نفسها، أعدم أكثر من 25 فردا من الأقلية الكردية، معظمهم بتهمة القتل.

22 - وفيما يتعلق بالأقليات الجنسية، أعدم رجلان في شباط/فبراير 2022 بعد إدانتهم بتهمة اللواط. وكان الاثنان قد أمضيا ست سنوات في جناح المحكوم عليهم بالإعدام.

هاء - المرأة

23 - في عام 2021، تم إعدام ما لا يقل عن 17 امرأة في جمهورية إيران الإسلامية، اثنتان منهن تم الإعلان عنهما رسميا. ومن بين 12 حالة قصاص (القصاص العيني)، كانت ثمان إدانات لنساء قتلن أزواجهن. وتعلقت خمس من هذه الحالات بالاعتداء العائلي على المرأة. وبين 1 كانون الثاني/يناير و 30 حزيران/يونيه 2022، أعدم ست نساء على الأقل. وتأتي جمهورية إيران الإسلامية على رأس قائمة البلدان التي تعد النساء، حيث أعدم أكثر من 172 امرأة بين عامي 2010 و 2021⁽⁶⁾. ويشعر المقرر الخاص بالقلق بوجه خاص لأن غالبية النساء المدانات بالقصاص كن أنفسهن ضحايا للعنف العائلي أو لزواج الأطفال. وسبق له أن سلط الضوء على الإطار القانوني التمييزي إلى جانب القيم الأبوية والسلوكيات المعادية للنساء التي تؤدي إلى العنف الجنساني والعنف العائلي، فضلا عن الزواج بالإكراه أو الزواج المبكر (انظر A/HRC/43/61). ويحث على إجراء إصلاح عاجل للقانون من أجل إلغاء الأحكام الإلزامية التي لا تأخذ في الحسبان الظروف الفردية وتعزيز حماية المرأة من العنف.

واو - الأطفال الجانحون

24 - تحظر المادة 6(5) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبتها أشخاص تقل أعمارهم عن 18 سنة وقت ارتكاب الجريمة. ويرد حكم مماثل في المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل. ووفقا للقانون الجنائي الإيراني، يمكن الحكم بالإعدام على فتيات لا تتجاوز أعمارهن 9 سنوات قمرية وفتيان لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة قمرية في جرائم القصاص أو الحدود (جرائم لها عقوبات مفروضة وثابتة) مثل القتل والزنا (انظر A/75/213).

25 - ولا يزال ما لا يقل عن 84 طفلا جانحا ينتظرون في جناح المحكوم عليهم بالإعدام في جمهورية إيران الإسلامية. وتسمح المادة 91 من قانون العقوبات للمحاكم بإعمال سلطتها التقديرية لإعفاء الأطفال من عقوبة الإعدام إذا قدر القاضي أن الطفل لا يدرك طبيعة الجريمة أو إذا كان هناك عدم يقين بشأن نموه أو نموها العقلي. ويرحب المقرر الخاص بقرار المحكمة العليا في شباط/فبراير 2022 إلغاء حكم الإعدام الصادر في حق طفل جانح. فقد خلصت المحكمة إلى أن الطب الشرعي لم يتمكن، بسبب مرور الوقت، من تقييم مدى نضج الطفل الجانح وقت ارتكاب الجريمة. ويدعو المقرر الخاص السلطات الإيرانية إلى التعجيل بتعديل التشريعات لحظر إعدام الأشخاص الذين ارتكبوا جريمة وهم دون سن 18 عاما وجعل الإطار القانوني متسقا مع القانون الدولي.

زاي - مزدوجو الجنسية

26 - إن من دواعي القلق البالغ الحكم بأحكام الإعدام على الأجانب ومزدوجي الجنسية فيما يبدو وسيلة للضغط على الحكومات الأجنبية بغرض تبادل السجناء أو غير ذلك من أشكال الإعادة. ولا يزال المقرر الخاص يشعر بقلق بالغ إزاء الإعدام الوشيك الذي يواجهه المواطن السويدي الإيراني أحمد رضا جلاي، المحتجز بشكل تعسفي منذ عام 2016 (A/HRC/49/75، الفقرة 27؛ وA/HRC/WGAD/2017/92).

27 - والتقى المقرر الخاص، خلال زيارته إلى السويد في أيار/مايو 2022، بمسؤولين حكوميين وبأسرة السيد جلاي. ورغم أن السلطات الإيرانية نفت رسمياً ذلك، فإن التهديدات بالإعدام الوشيك للسيد جلاي تتوافق بشكل وثيق من حيث توقيتها مع إجراءات المحكمة بموجب الولاية القضائية العالمية في السويد ضد مسؤول إيراني متهم بالضلوع في عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وحالات الاختفاء القسري لمعارضين سياسيين في جمهورية إيران الإسلامية في عام 1988⁽⁷⁾. وقد بدأت محاكمته في السويد في آب/أغسطس 2021، ويتوقع صدور حكم في تموز/يوليه 2022. وفي 4 أيار/مايو 2022، بعد فترة وجيزة من سعي سلطات الادعاء في السويد إلى إصدار حكم بالسجن المؤبد في حق المسؤول الإيراني، حذرت وسائل إعلام حكومية إيرانية من إعدام السيد جلاي الذي يلوح في الأفق، مشيرة إلى أنه "بتنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق أحمد رضا جلاي، ستمنع حكومة إيران حكومة السويد من اتخاذ مزيد من الإجراءات"⁽⁸⁾. ويساور المقرر الخاص القلق لكون استخدام الأفراد كأدوات يرقى إلى شكل من أشكال أخذ الرهائن، ويشير إلى أن جمهورية إيران الإسلامية دولة طرف في الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن التي تجرم أعمال أخذ الرهائن التي ترتكبها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. وتعرف الاتفاقية أخذ الرهائن بأنه احتجاز أي أشخاص مع التهديد بقتلهم أو إصابتهم أو الاستمرار في احتجازهم ما لم يلب طرف ثالث شروطاً معينة. ويحث السلطات على عدم الاحتجاز التعسفي للمواطنين مزدوجي الجنسية والأجانب، والامتناع عن استخدامهم كأدوات للمساومة، والكف عن انتهاك القانون الدولي بأخذهم كرهائن.

28 - ولا يزال اثنان آخران على الأقل من الأجانب ومزدوجي الجنسية معرضين لخطر الإعدام في جمهورية إيران الإسلامية. فقد اختطف المواطن الألماني الإيراني جمشيد شارمهد في توقف مؤقت في دبي ونقل إلى جمهورية إيران الإسلامية، حيث مثل في شباط/فبراير 2022 أمام المحكمة ووجهت له تهمة "الإفساد في الأرض" بسبب اتهامات بالتورط في تفجير مسجد في عام 2008⁽⁹⁾. ومنذ إلقاء القبض عليه، ظل السيد شارمهد في الحبس الانفرادي وحرّم من الاتصال بمحام. وفي كانون الثاني/يناير 2022، بدأت محاكمة المواطن السويدي الإيراني حبيب شعب، الزعيم السابق لجماعة انفصالية، أمام محكمة ثورية في طهران. واختطف شعب في تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 2020 ويواجه تهمة الإفساد في الأرض على خلفية إدارة الجماعة وقيادتها والتخطيط لتفجيرات في خوزستان وتنفيذها. وجرى بث اعترافاته القسرية المزعومة على التلفزيون الوطني في مناسبات متعددة. وقد منع السيد شعب من الاتصال بمحام.

(7) Amnesty International, "Iran: Swedish-Iranian doctor held hostage and at risk of retaliatory execution", 19 May 2022. متاح على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/documents/mde13/5623/2022/en.

(8) انظر www.isna.ir/news/1401021408849.

(9) انظر <http://hamiyannevelayat.ir/news-details/302075>.

حاء - الاستخدام المفرط للقوة

29 - يُتوقع من الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة الرامية إلى منع الحرمان التعسفي من الحياة من جانب موظفيها المكلفين بإنفاذ القوانين، بمن فيهم الجنود المكلفون بإنفاذ القانون (CCPR/C/GC/36)، الفقرة 13). ومن بين هذه التدابير وضع تشريعات مناسبة لمراقبة استخدام موظفي إنفاذ القوانين للقوة الفتاكة، وأن تزود قوات مكافحة الشغب بوسائل فعالة "أقل فتكا" ومعدات وقائية مناسبة لتفادي ضرورة لجوئها إلى استخدام القوة الفتاكة (المرجع نفسه، الفقرة 14). وينبغي أن تمتثل جميع عمليات الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لمدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (قرار الجمعية العامة 169/34) والمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين⁽¹⁰⁾.

30 - ويأسف المقرر الخاص لاقتراح السلطات تدابير تشريعية من شأنها أن تشكل خطوات تراجعية، بدلا من إصلاح إطار استخدام القوة بما يتوافق والقانون الدولي. وفي حزيران/يونيه 2022، أعلن المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان أن اللجنة أقرت مشروع قانون بشأن إصلاح قانون استخدام الأسلحة النارية من جانب قوات إنفاذ القانون، وأن مشروع القانون سيقدم إلى البرلمان للتصويت عليه⁽¹¹⁾. ومن شأن مشروع القانون، الذي دفع إليه مقتل أحد أفراد الشرطة في شباط/فبراير 2022، أن يوسع استخدام الأسلحة النارية من جانب الشرطة وعملاء الاستخبارات.

طاء - الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين

31 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الحرمان التعسفي من الحياة نتيجة للاستخدام المفرط للقوة في سياق الاحتجاجات دون إجراء تحقيقات لاحقة أو خضوع للمساءلة، ويبدو أن ذلك يمثل الرد التلقائي للسلطات على ممارسة الحق في التجمع السلمي. ومن بين حالات الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير هناك احتجاجات خرجت في أيار/مايو 2022 في أعقاب تغييرات في سياسات الحكومة بشأن دعم المواد الغذائية. وتظهر التسجيلات ومقاطع الفيديو والشهادات أن قوات الأمن قمعت المتظاهرين بعنف، حيث أطلقت الشرطة وقوات الأمن في بعض الحالات النار مباشرة على الناس، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص على الأقل في محافظة خوزستان ومحافظة چهارمحال وبختياري.

ياء - الاستخدام المفرط للقوة ضد الحمالين عبر الحدود

32 - أدى استخدام الذخيرة الحية ضد الحمالين عبر الحدود، أساسا من الأقليات الكردية والبلوشية، إلى مقتل أكثر من 60 شخصا وإصابة أكثر من 150 شخصا بين 1 كانون الثاني/يناير و 1 كانون الأول/ديسمبر 2021⁽¹²⁾. وفي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 30 حزيران/يونيه 2022، أفادت التقارير

(10) مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا، 1990.

(11) 13 June 2022, Tasnim News Agency, "Commission passes bill on Iranian police use of firearms" متاح على الرابط التالي: www.tasnimnews.com/en/news/2022/06/13/2728108/commission-passes-bill-on-iranian-police-use-of-firearms.

(12) Kurdistan Human Rights Network, "July monthly report: human rights violations in Iranian Kurdistan", 1 August 2021، متاح على الرابط التالي: <https://kurdistanhumanrights.org/en/july-monthly-report-human-rights-violations-in-iranian-kurdistan> و Kurdistan Human Rights Association-Geneva, "Human rights violations in Kurdistan of Iran: interim annual report on the situation of human rights in Kurdistan of Iran for the period

بمقتل ما لا يقل عن 19 حملاً عبر الحدود، وإصابة 114 آخرين، معظمهم بسبب إطلاق النار أو انفجار ألغام أرضية. وأفادت التقارير بأن حوادث إطلاق النار العشوائي بلغت 133 حادثة بين 1 كانون الثاني/يناير و 30 حزيران/يونيه 2022. ويكرر المقرر الخاص تأكيد الحاجة الملحة إلى تعزيز إطار استخدام القوة من جانب موظفي الحدود والأمن وكفالة تدريبهم وفقاً للمعايير الدولية.

كاف - الألغام الأرضية

33 - يساور المقرر الخاص القلق إزاء تهديد الأرواح المستمر الذي تشكله الألغام الأرضية في مواقع مأهولة بالسكان في المناطق الحدودية. ففي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 30 حزيران/يونيه 2022، أفادت التقارير بمقتل شخصين على الأقل وجرح 19 آخرين بسبب انفجار ألغام أرضية. وكان خمسة من الضحايا أطفالاً. وتعد جمهورية إيران الإسلامية ثاني أكثر البلدان تلوثاً بالألغام في العالم. ووفقاً لوزارة الدفاع، تم زرع أكثر من 20 مليون لغم أرضي في المناطق الحدودية خلال الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988). وعلى الرغم من انخراط السلطات في جهود إزالة الألغام، لا تزال الإصابات مستمرة في المناطق التي تم الإعلان عن تطهيرها، حيث لا يتلقى العديد من الضحايا التعويض الذي يستحقونه بموجب القانون الإيراني.

34 - وقد أثارت الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها لجنة حقوق الطفل، مسألة الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية على الحياة (انظر [CRC/C/IRN/CO/3-4](#)). وإذ يكرر المقرر الخاص تأكيد توصية اللجنة، يحث السلطات على تطهير الأراضي الإيرانية من الألغام الأرضية ويوصي بأن تتعاون جمهورية إيران الإسلامية مع المجتمع الدولي في هذا الصدد وأن تصدق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

لام - حالات الوفاة أثناء الاحتجاز لدى الدولة

35 - يساور المقرر الخاص القلق إزاء الوفيات التي حدثت أثناء الاحتجاز لدى الدولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نتيجة لاستخدام العنف من جانب موظفي السجون أو غيرهم من موظفي الدولة أو بسبب حرمان المحتجزين من الحصول على الرعاية الطبية في الوقت المناسب، من دون أن يكون ذلك موضوعاً لتحقيق مستقل أو مساءلة. وكما أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإن الخسائر في الأرواح التي تحدث أثناء الاحتجاز، في ظروف غير طبيعية، تخلق افتراضاً بالحرمان التعسفي من الحياة من جانب سلطات الدولة، وهو افتراض لا يمكن دحضه إلا بناءً على تحقيق ملائم ([CCPR/C/GC/36](#)، الفقرة 29). وبين كانون الثاني/يناير 2010 وأيلول/سبتمبر 2021، توفي ما لا يقل عن 72 رجلاً وامرأة أثناء الاحتجاز لدى الدولة، بسبب التعذيب، واستخدام الغاز المسيل للدموع من جانب المسؤولين، والاستخدام الفتاك للقوة، وغيرها من أشكال سوء المعاملة، حسبما ذكرت التقارير. ورأت الحكومة في ردها على رسالة مشتركة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن هذه المسألة⁽¹³⁾، أن ادعاءات الوفاة أثناء الاحتجاز لا أساس لها

<https://kmmk-ge.org/wp-content/uploads/2021/10/2021-Interim-Annual-Report-KMMK-G-.pdf>، 1st January to October 25th, 2021، October 2021، متاح على الرابط التالي:

(13) انظر البلاغ IRN 36/2021. متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26927>

من الصحة⁽¹⁴⁾،⁽¹⁵⁾. فمن دون إجراء أي تحقيقات مستقلة، ما فتئت السلطات تعزو الوفيات في الحجز عموماً إلى جرعة زائدة من المخدرات أو المرض أو الانتحار. وما فتئ أفراد الأسر والمحامون الذين يطلبون التحقيق في الوفيات والمساءلة من جانب سلطات الدولة يتعرضون للمضايقة والإيذاء والترهيب. وتصر السلطات على إنكار أي مسألة تتعلق بالوفيات أثناء الاحتجاز، وتصر على أن قانون العقوبات يحظر استخدام التعذيب واستخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه (A/76/168، الفقرة 50).

36 - ومن الأمثلة على الوفاة أثناء الاحتجاز خلال الفترة المشمولة بالتقرير دون إجراء تحقيق لاحق وفاة مهدي صالحي قلعة شاهرخي، الذي توفي أثناء الاحتجاز في نيسان/أبريل/أبريل 2022. وحكمت محكمة ثورية على مهدي، الذي اعتقل بعد الاحتجاجات التي عمت البلاد في كانون الأول/ديسمبر 2017 وكانون الثاني/يناير 2018، بالإعدام بتهمة تتعلق بالبغى والحراية والإفساد في الأرض. وفي كانون الثاني/يناير 2022، تم نقله إلى المستشفى بسبب مشكلة في القلب يُزعم أنها ناجمة عن التعذيب، وتم حقنه بالدواء الخطأ. وبقي في غيبوبة لمدة أسبوعين. وأبلغت أسرته بوفاته في 14 نيسان/أبريل.

37 - وتشمل الوفيات أثناء الاحتجاز أيضاً الوفيات الناجمة عن عدم الحصول على الرعاية الطبية، والحرمان من العلاج الكامل والفوري للأمراض أو الإصابات التي حدثت أو ظهرت أثناء الاحتجاز، فضلاً عن عدم توفير العلاج للمشاكل الطبية القائمة منذ فترة طويلة والموجودة من قبل والمشاكل الطبية التي تهدد الحياة. وسجلت منظمات المجتمع المدني ما لا يقل عن 65 حالة وفاة أثناء الاحتجاز بسبب عدم الحصول على الرعاية الطبية منذ كانون الثاني/يناير 2017 في 30 سجناً في 18 محافظة⁽¹⁶⁾. ويساور المقرر الخاص القلق لأن السلطات تعتمد تعريض بعض فئات السجناء، بمن فيهم السجناء السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، لظروف تهدد الحياة أو الصحة⁽¹⁷⁾. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم عدم كفاية الموظفين والمعدات في عيادات السجون في تعريض السجناء للخطر، وفي كثير من الحالات لا يأخذ مديرو السجون ومسؤولو الادعاء بالمشورة الطبية. وفي الحالات القليلة التي علق فيها السلطات على الوفاة أثناء الاحتجاز، يلقي باللوم في سبب الوفاة على جرعة زائدة من المخدرات أو المرض، دون أي تحقيق مستقل وشفاف⁽¹⁸⁾.

38 - وثمة مثالان على الأزمة المستمرة في السجون الإيرانية فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الطبية في الوقت المناسب هما وفاة عادل كيان بور أثناء احتجازه في 1 كانون الثاني/يناير 2022 وبكتاش أبتين

(14) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36846>

(15) منظمة العفو الدولية، "إيران: عقد من الزمن شهد وقوع وفيات في الحجز بدون عقاب، وإفلات ممنهج من العقاب لمرتكبي التعذيب"، 15 سبتمبر/أيلول 2021. متاح على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/latest/news/2021/09/iran-a-decade-of-deaths-in-custody-unpunished-amid-systemic-impunity-for-torture

(16) منظمة العفو الدولية، "إيران: في غرفة انتظار الموت: الوفيات في الحجز إثر الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية في السجون الإيرانية"، 12 نيسان/أبريل/أبريل 2022. متاح على الرابط التالي: <https://www.amnesty.org/fr/documents/mde13/5447/2022/ar/>

(17) انظر البلاغ IRN 1/2022. متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26956>

(18) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36991>

في 8 كانون الثاني/يناير 2022⁽¹⁹⁾. وتوفي السيد كيان بور بعد إضرابه عن الطعام احتجاجا على انتهاكات حقه في محاكمة عادلة. ونقل السيد آبتين، وهو شاعر ومدافع عن حقوق الإنسان أدين بنشر "الدعاية ضد النظام" و "التجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي"، مكبلا بالأغلال إلى مستشفى في 8 كانون الأول/ديسمبر 2021 وأصيب بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مرتين في السجن. وفي 8 كانون الثاني/يناير، عندما توفي السيد آبتين، أصدرت منظمة السجون بيانا يفيد بأنه كان يتلقى العلاج اللائم أثناء احتجازه لدى الدولة، وتكررت فيه لأي مسؤولية عن وفاته.

ميم - معالجة الظروف الاجتماعية التي قد تؤدي إلى تهديدات مباشرة للحياة

39 - ينطوي واجب حماية الحياة بموجب المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضا على أنه ينبغي للدولة أن تتخذ التدابير الملائمة لمعالجة الظروف الاجتماعية العامة التي قد تتسبب في أخطار مباشرة تهدد حياة الأشخاص أو تمنعهم من التمتع بحقوقهم في الحياة بكرامة، بما في ذلك الحصول على المياه والغذاء والرعاية الصحية والفقر المدقع وتدهور البيئة (CCPR/C/GC/36، الفقرتان 26 و 29).

40 - ويشير المقرر الخاص بقلق إلى أثر الجزاءات في مختلف قطاعات المجتمع وعلى الحالة الاقتصادية بوجه عام، كما أفادت أيضا المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان عقب زيارتها إلى جمهورية إيران الإسلامية في الفترة من 7 إلى 18 أيار/مايو⁽²⁰⁾. وتشمل هذه الآثار عواقب تهدد الحياة بسبب عدم الحصول على أنواع معينة من الأدوية والمعدات الطبية. وعلى الرغم من أن الدول التي تفرض جزاءات عليها واجب، تشير المقررة الخاصة أيضا إلى واجب جمهورية إيران الإسلامية المتمثل في وضع سياسات وتدابير تخفف من أثر الجزاءات وكفالة أن تعالج السياسات بوجه عام الظروف السائدة في المجتمع والتي قد تتسبب في أخطار مباشرة تهدد الحياة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأمن الغذائي والفقر والبيئة والحصول على المياه النظيفة.

41 - ومن دواعي القلق كذلك تأثير الفساد وعدم وجود معايير فعالة للسلامة والرقابة على الحق في الحياة وهو ما يتطلب مزيدا من التدقيق. ومن الأمثلة على ذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير انهيار مبنى مكون من 10 طوابق في عبادان في 23 أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل 70 شخصا على الأقل⁽²¹⁾. وعلى الرغم من التقييمات التي أجراها المهندسون والخبراء الفنيون في عدة مناسبات حول نقص القدرة على الصمود وخطط البناء المعيبة، أذن مسؤولو المدينة ببناء المبنى. وبعد الانهيار، أعلنت السلطات عن إجراء تحقيق في الحادث واعتقلت 13 شخصا، بينهم رئيس البلدية واثنان من رؤساء البلدية السابقين ومتعاقد البناء⁽²²⁾. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، يساور المقرر الخاص القلق إزاء استجابة السلطات لنداءات المساءلة في أعقاب انهيار المبنى. وردا على المظاهرات التي اندلعت في عبادان ومدن أخرى، أرسلت

(19) المرجع نفسه.

(20) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Iran: unilateral sanctions and overcompliance constitute serious threat to human rights and dignity – UN expert" مايو 2022. متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/press-releases/2022/05/iran-unilateral-sanctions-and-overcompliance-constitute-serious-threat-human

(21) انظر <https://en.isna.ir/photo/1401030201709/Collapse-of-10-story-building-in-Abadan>

(22) انظر www.irna.ir/news/84765440 و <https://www.farsnews.ir/news/14010309000247>

السلطات قوات مكافحة الشغب التي ذكرت التقارير أنها أطلقت النار على المتظاهرين ببنادق الخرطوش والغاز المسيل للدموع وطلقات الطيور.

نون - التحقيقات والمساءلة عن الحرمان التعسفي من الحياة

42 - يأسف المقرر الخاص لعدم اتخاذ أي خطوات لتعزيز إطار المساءلة في القانون أو السياسة العامة للسماح بقنوات فعالة للحصول على الحقيقة والعدالة وعدم حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحياة (A/HRC/49/75)، الفقرات 48-66). وعلى النقيض من ذلك، ترسم المعلومات المتاحة صورة عن الحجب المتعمد للأدلة، والتستر في التحقيقات الوطنية وعرقلتها، ومضايقة وتهديد من يطالبون بالمساءلة. فالإفلات من العقاب فيما يتعلق باستخدام القوة الفتاكة غير المتناسبة وغير القانونية خلال الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وغياب تحقيق مستقل وشفاف، وعدم محاسبة الجناة المسؤولين عن إسقاط رحلة الخطوط الجوية الأوكرانية PS752 تبقى ذات دلالة رمزية. وفي هذا السياق، للمجتمع الدولي دور هام في كفالة المساءلة عن الانتهاكات المنهجية والجسيمة.

43 - واستمر الإفلات من العقاب ومحاولات تدمير الأدلة التي تثبت الانتهاكات السابقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات الإعدام بإجراءات موجزة وحالات الاختفاء القسري للمعارضين السياسيين في عام 1988⁽²³⁾. وفي أيار/مايو 2022، أفيد بأن السلطات أقامت جدراناً خرسانية كبيرة وكاميرات مراقبة في مقبرة خافاران، التي تضم مقبرة جماعية يعتقد أن بها رفات ضحايا الإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء القسري لعام 1988. ويعتقد أن هذه التدابير تهدف إلى تقييد الوصول إلى الموقع وتسهيل تدمير الأدلة. وتعد هذه التدابير هي الأحدث في سلسلة من التدابير الرامية إلى التلاعب بأدلة عمليات الإعدام، شملت تجريف مواقع المقابر وإجبار أفراد الطائفة البهائية على دفن موتاهم بين القبور القائمة أو في موقع مقبرة خافاران الجماعية (A/76/150، الفقرة 10). وفي أوائل عام 2022، أجرى المقرر الخاص مقابلات مع العديد من الناجين من أحداث عام 1988، قدموا شهادات عن احتجازهم وشهادتهم على الإجراءات قبل وأثناء وبعد عمليات الإعدام بإجراءات موجزة في عام 1988.

ثالثاً - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان

ألف - العقوبة البدنية

44 - لا يزال قانون العقوبات يُبقي على أشكال بدنية من العقوبة. وذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن حظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الوارد في المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشمل العقوبة البدنية (CCPR/C/GC/20، الفقرة 5). وحثت اللجنة حكومة جمهورية إيران الإسلامية على تعديل قانون العقوبات لإلغاء فرض العقوبة البدنية من جانب السلطات القضائية والإدارية (CPR/C/IRN/CO/3، الفقرة 16؛ وA/60/316، الفقرة 28). وقد

(23) انظر البلاغ IRN 15/2021، المتاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26439>؛ والبلاغ IRN 2020/20، المتاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25503>.

يؤدي التعذيب وسوء المعاملة، اللذان قد يخلفان أثراً خطيراً على الصحة البدنية والعقلية، في حد ذاتهما إلى خطر الحرمان التعسفي من الحياة (CCPR/C/GC/36، الفقرة 54).

45 - ومن بين أشكال العقاب البدني التي ينص عليها القانون الإيراني تلك التي توصف بأنها عقوبات حدود إلزامية، تشمل الجلد وبتر الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الجلد عقوبة تعزيرية يمكن فرضها وفقاً للسلطة التقديرية للقاضي.

46 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر فرض أحكام بالجلد، سواء كعقوبات حدود أو تعزير، بما في ذلك ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين والسجناء السياسيين. ويعاقب على أكثر من 100 جريمة بالجلد، بما في ذلك السرقة، والجرائم المتصلة بالمخدرات، والعلاقات الجنسية المثلية، والتقبيل في الأماكن العامة، والإخلال بالنظام العام، وشرب الكحول أو بيعه، والتجديف، والزنا⁽²⁴⁾. وبعد أن أحاط المقرر الخاص علماً بالشواغل التي أعربت عنها آليات حقوق الإنسان، بما فيها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية بشأن جمهورية إيران الإسلامية (CCPR/C/IRN/CO/3، الفقرة 14)، يحث البلد على حظر جميع أشكال العقوبة التي تشكل تعذيباً أو معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وعلى الرغم من أن عقوبة الرجم حتى الموت على الزنا لا تنفذ في السنوات الأخيرة، فإنها لا تزال موجودة في قانون العقوبات (المادتان 132 و 225).

47 - وتنص المادة 278 من قانون العقوبات على "بتر كامل طول أربعة أصابع من اليد اليمنى للشارق بحيث يبقى الإبهام وراحة اليد" في حالة الإدانة الأولى بجريمة السرقة، عندما تتوفر شروط إقامة الحد. ووفقاً لمنظمات المجتمع المدني، فإن السلطات الإيرانية حكمت، في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2000 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2020، على ما لا يقل عن 237 شخصاً بالبتر ونفذت هذه الأحكام في 129 حالة على الأقل. ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي لعمليات بتر الأطراف أعلى لأنه يعتقد أنه لا يبلغ عن العديد من الحالات. ويُخشى حالياً أن يكون عشرات السجناء عرضة لخطر بتر الأطراف في جميع أنحاء البلاد. وينص قانون العقوبات على بتر الأطراف أيضاً في الحراسة (المادة 282).

48 - وفي حزيران/يونيه 2022، نُقل ثمانية رجال، من بينهم هادي روستامي ومهدي شاهيوند ومهدي شرفيان، إلى سجن طهران المركزي لتنفيذ أحكام بتر الأطراف⁽²⁵⁾. وأدينوا بتهمة السطو، وحكم عليهم، عند الاستئناف، ببتر أصابعهم استناداً إلى المادة 278 من قانون العقوبات. وفي 13 حزيران/يونيه، فشلت محاولة لنقلهم إلى سجن إيفين لتنفيذ عمليات بتر الأطراف وسط احتجاجات قام بها سجناء آخرون.

(24) يشمل قانون العقوبات الرجم (المادة 225)؛ وعقوبات القصاص والحد على الجرائم المرتكبة عمداً ضد الحياة والأطراف والقدرات وكذلك السرقة (المواد 16، و 278، و 386-416)؛ وأكثر من 100 جريمة يعاقب عليها بالجلد.

(25) انظر البلاغ IRN 13/2022 (غير متاح بعد على الإنترنت).

باء - الاحتجاز التعسفي

49 - يساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء تزايد الملاحقة الجنائية والسجن والترهيب والتهديدات التي تتعرض لها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرها من الجهات التي ينظر إليها على أنها تنتقد سياسات الحكومة⁽²⁶⁾.

50 - وقد حكمت محكمة ثورية على علي يونسى وأمير حسين مرادي، وهما طالبان رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة منذ القبض عليهما في نيسان/أبريل 2020⁽²⁷⁾، بالسجن لمدة 16 عاما بتهم تتعلق بالعمل ضد الأمن القومي والتجمع والتواطؤ ضد النظام ونشر الدعاية ضد النظام. وفي حزيران/يونيه 2022، أيدت محكمة استئناف الأحكام الصادرة في حقهم.

51 - ويساور المقرر الخاص القلق على الخصوص لأن الأقليات تتأثر بشكل غير متناسب من الاحتجاز التعسفي. وعلى وجه التحديد، ذكرت التقارير أنه اعتُقل، بين 1 كانون الثاني/يناير و 15 أيار/مايو 2022، ما لا يقل عن 223 شخصا من الأقلية الكردية، معظمهم متهمون بالتعاون مع الأحزاب السياسية الكردية⁽²⁸⁾.

المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان

52 - أعرب المقرر الخاص في وقت سابق عن قلقه إزاء اعتقال واتهام واحتجاز مجموعة من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان في آب/أغسطس 2021 على خلفية جرائم تتعلق بالأمن القومي لمجرد التخطيط لرفع دعوى قضائية ضد السلطات بسبب سوء إدارة جائحة كوفيد-19 (A/HRC/49/75، الفقرة 64)⁽²⁹⁾. وفي 19 حزيران/يونيه 2022، أدانهم الفرع 29 من المحكمة الثورية في طهران بتهمة "التجمع والتواطؤ للعمل ضد الأمن القومي" وأصدر الأحكام التالية: المحامي مصطفى نيلي والمدافع عن حقوق الإنسان مهدي محموديان بالحبس أربع سنوات لكل منهما، والمحامي آرشد كيخسروي بالحبس عامين، والمحامي محمد رضا فقيهي بالحبس ستة أشهر، والناشطة في مجال الحقوق المدنية مريم افرافاز بالحبس 95 يوما. ويرى المقرر الخاص أنه من المقلق للغاية أن تصدر الإدانات بتهم تتعلق بالأمن القومي في مظالم أعرب عنها بشأن قضايا الصحة العامة. وعلاوة على ذلك، وفي انتهاك لقانون استقلال نقابة المحامين، منعت المحكمة السيد نيلي والسيد كيخسروي من ممارسة المحاماة لمدة سنتين وسنة واحدة على التوالي.

(26) OHCHR، "Iran: UN experts alarmed by civil society crackdown"، بيان صحفي، 15 حزيران/يونيه 2022. متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/press-releases/2022/06/iran-un-experts-alarmed-civil-society-crackdown.

(27) انظر البلاغ IRN 6/2022. متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=27257>.

(28) Kurdistan Human Rights Association-Geneva، "Human rights violations in Kurdistan of Iran: interim annual report on the situation of human rights in Kurdistan of Iran for the period 1st January to May 15th, 2022"، May 2022، متاح على الرابط التالي: www.kmmk-ge.org/wp-content/uploads/2022/05/KMMK-G-Summary-Report-for-the-period-of-January-May-2022-on-the-situation-of-Human-Rights-in-Iranian-Kurdistan.pdf.

(29) انظر أيضا البلاغ IRN 27/2021. متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26682>.

53 - وواجه محامون آخرون تهماً أو جرى استدعاؤهم إلى السجن لتنفيذ الأحكام الصادرة في حقهم. وفي أيار/مايو 2022، وُجّهت إلى ثلاثة محامين في محافظة فارس تهمة "التعاون مع دول معادية"، و"التجمع والتواطؤ للعمل ضد الأمن القومي"، و"نشر دعاية ضد الدولة". وكان المحامون الثلاثة يمثلون ضحايا للعنف العائلي وناشطين مدنيين وسياسيين. وفي أيار/مايو 2022، وقّع 394 محامياً رسالة مفتوحة تثير مخاوف بشأن التهم الموجهة إلى هؤلاء المحامين واستمرار استهداف المحامين الذين يتولون قضايا حقوق الإنسان ومضايقتهم قضائياً⁽³⁰⁾. وقد أعيد أميرسالار داوودي إلى السجن في حزيران/يونيه 2022 لقضاء عقوبته بالسجن لمدة 10 سنوات⁽³¹⁾. وأيدت محكمة ثورية الحكم الصادر في حقه في تموز/يوليه 2021 على الرغم من حكم المحكمة العليا السابق بإعادة محاكمته⁽³²⁾. وأعيد محمد نجفي إلى سجن أرك المركزي في 5 حزيران/يونيه 2022 في نهاية تسريحه المؤقت، الذي بدأ في 17 مارس/آذار 2022. وكان قد حكم على السيد نجفي بالسجن لمدة 13 عاماً بتهمة مختلفة تتعلق بالأمن القومي ذات صلة بتحقيقه في وفاة أحد السجناء في ظروف مشبوهة. ومع التطبيق اللاحق للقانون المتعلق بتخفيض أحكام السجن، خُفضت مدة سجنه الحالية إلى 54 شهراً⁽³³⁾. وتم استدعاء محمد هادي عرفانيان كاسب إلى السجن في 27 شباط/فبراير 2022 بعد إدانته في أيار/مايو 2021 بتهمة "الدعاية ضد الدولة" وحكم عليه بالحبس 95 يوماً بسبب تصريحات أدلى بها عن موكله، وهو سجين سياسي طُعن حتى الموت في السجن المركزي ل طهران الكبرى⁽³⁴⁾.

54 - ويرحب المقرر الخاص بالإفراج عن المدافعتين عن حقوق الإنسان للمرأة أتينا دائمي وغولروخ إيراي في 24 كانون الثاني/يناير 2022⁽³⁵⁾ و 11 أيار/مايو 2022 على التوالي⁽³⁶⁾. ومنحت السيدة دائمي "مذكرة إفراج مبكر" بعد خمس سنوات في السجن دون تسريح مؤقت⁽³⁷⁾. ولا تزال مدافعات أخريات عن حقوق الإنسان للمرأة رهن الاحتجاز، بمن فيهن ياسمين آرياني ومنيرة عربشاهي وصبا كرد أفشاري. وفي كانون الثاني/يناير 2022، حكمت محكمة ثورية في طهران على نرجس محمدي بالسجن ثماني سنوات أخرى و 74 جلدة وعدد من أشكال الحرمان الاجتماعي، بعد محاكمة استمرت خمس دقائق دون حضور

(30) انظر www.ensafnews.com/347256.

(31) Human Rights Activists News Agency, "Davoudi imprisoned", 27 June 2022. متاح على الرابط التالي: www.en-hrana.org/lawyer-and-human-rights-defender-amirsalar-davoudi-imprisoned

(32) Front Line Defenders, "Amirsalar Davoudi returned to prison", 29 June 2022. متاح على الرابط التالي: www.frontlinedefenders.org/en/case/amirsalar-davoudi-released-temporarily-bail-after-spending-two-years-and-seven-months-detention

(33) Center for Human Rights in Iran, "Joint statement: free imprisoned human rights lawyer Mohammad Najafi in Iran", 3 March 2022. متاح على الرابط التالي: <https://iranhumanrights.org/2022/03/joint-statement-free-imprisoned-human-rights-lawyer-mohammad-najafi-in-iran>

(34) انظر www.hra-news.org/2022/hranews/a-33892

(35) Front Line Defenders, "Woman human rights defender Atena Daemi released from Lakan prison", 2 February 2022. متاح على الرابط التالي: www.frontlinedefenders.org/en/case/woman-human-rights-defender-atena-daemi-released-lakan-prison

(36) انظر www.hra-news.org/2022/hranews/a-34753

(37) Front Line Defenders, "Woman human rights defender Atena Daemi released from Lakan prison"

محميها⁽³⁸⁾. وأصيبت السيدة محمدي بنوبة قلبية في السجن في 5 شباط/فبراير، ونقلت إلى المستشفى في 16 شباط/فبراير، وخضعت لعملية جراحية في القلب. وأعيدت إلى سجن قرتشاك في 12 نيسان/أبريل. وفي 23 حزيران/يونيه، نقلت إلى المستشفى بسبب ضيق في التنفس وعدم انتظام ضربات القلب، وأعيدت إلى السجن في اليوم نفسه⁽³⁹⁾. وفي نيسان/أبريل 2022، فتحت سلطات الادعاء قضية جديدة ضدها.

55 - ومن الحالات الأخرى لحرمان المدافعين عن حقوق الإنسان والسجناء السياسيين المحتجزين في الفترة المشمولة بالتقرير من الحصول على الرعاية الطبية في الوقت المناسب هناك عباس وحيديان شاهرودي، وهو مدرس وناشط في مجال الحقوق المدنية⁽⁴⁰⁾؛ وأرشام رضائي، وهو ناشط في مجال الحقوق المدنية⁽⁴¹⁾؛ وسبيده قليان⁽⁴²⁾؛ وجيلا كرم زاده ماكفاندي، مدافعة عن حقوق الإنسان للمرأة⁽⁴³⁾؛ وزينب جلالين، سجينه سياسية⁽⁴⁴⁾؛ وفرهاد ميمسي، مدافع عن حقوق الإنسان⁽⁴⁵⁾.

الصحفيون

56 - تشير الأشهر الأخيرة إلى وجود نمط يتمثل في إعادة الصحفيين المفرج عنهم سابقاً إلى السجن، وذلك على الرغم من الحالة الصحية لكثير منهم. ففي 19 أيار/مايو، اعتُقل كيوان صميمي، رئيس جمعية الدفاع عن حرية الصحافة الإيرانية ورئيس تحرير مجلة إيران فردا الشهرية، مرة أخرى وأُرسِل إلى سجن سمنان⁽⁴⁶⁾. وفي 12 نيسان/أبريل، أُعيدت عاليه مطلب زاده، وهي مصورة صحفية ونائبة رئيس جمعية

(38) Iran Human Rights, "Narges Mohammadi summoned to prison: IHRNGO calls for international reaction", 7 March 2022، متاح على الرابط التالي: <https://iranhr.net/en/articles/5126/>؛ و Center for Human Rights in Iran, "Five-minute trial resulted in Narges Mohammadi's eight-year prison sentence", 31 January 2022، متاح على الرابط التالي: www.iranhumanrights.org/2022/01/five-minute-trial-resulted-in-narges-mohammadis-eight-year-prison-sentence-iran.

(39) Amnesty International, "Iran: tortured Iranian defender denied medication: Narges Mohammadi", 28 June 2022، متاح على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/documents/mde13/5775/2022/en.

(40) Amnesty International, "Iran: activist in solitary confinement for months: Abbas Vahedian", 2 February 2022، متاح على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/documents/mde13/5206/2022/en؛ و www.hra-news.org/2022/hranews/a-35457.

(41) Center for Human Rights in Iran, "Denial of medical treatment for ailing political prisoners in Iran aimed at crushing dissent", 3 March 2022، متاح على الرابط التالي: <https://iranhumanrights.org/2022/03/denial-of-medical-treatment-for-ailing-political-prisoners-in-iran-aimed-at-crushing-dissent/>.

(42) Centre for Human Rights in Iran, "Plea to UN to demand freedom for gravely ill Sepideh Qoliyan", 10 March 2022، متاح على الرابط التالي: <https://iranhumanrights.org/2022/03/plea-to-un-to-demand-freedom-for-gravely-ill-sepideh-qoliyan>.

(43) انظر www.hra-news.org/2022/hranews/a-35425.

(44) Center for Human Rights in Iran, "Denial of medical treatment for ailing political prisoners in Iran aimed at crushing dissent".

(45) انظر www.hra-news.org/2022/hranews/a-33773.

(46) Reporters Without Borders, "Three Iranian journalists transferred to prisons notorious for mistreating detainees", 24 January 2022، متاح على الرابط التالي: <https://rsf.org/en/three-iranian-journalists-transferred-prisons-notorious-mistreating-detainees>؛ و Human Rights Activists News Agency, "Keyvan Samini arrested".

الدفاع عن حرية الصحافة الإيرانية، إلى السجن⁽⁴⁷⁾. ولا يزال المصور الصحفي نوشين جعفري محتجزاً في سجن قرتشك منذ نيسان/أبريل 2021⁽⁴⁸⁾. وأعيد رضا خاندان مهابادي، عضو رابطة الكتاب الإيرانيين، إلى سجن إيفين في نيسان/أبريل 2022 بعد تسريح مؤقت طبي، واعتقل الصحفي المستقل علي رضا ثقفى في آذار/مارس 2022 لقضاء عقوبة بالحبس لمدة عام بتهمة "الدعاية ضد الدولة"⁽⁴⁹⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2022، حكمت محكمة ثورية في طهران على الصحفي الاقتصادي أمير عباس آزرى وند بالحبس أربع سنوات وأربعة أشهر بتهمة "التجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي" و"الدعاية ضد الدولة"⁽⁵⁰⁾. وفي 16 أيار/مايو، قُبض على عالم الاجتماع والصحفي سعيد مدني، وحرّم من الاتصال بالمحامي الذي اختاره⁽⁵¹⁾.

المدرسون والمدافعون عن حقوق العمال

57 - يشير النمط المكثف من التهيب والاعتقال الجماعي والمضايقة القضائية للمدرسين وأعضاء رابطة المدرسين الإيرانيين وغيرهم من المدافعين عن حقوق العمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى وجود سياسة منسقة لإسكات احتجاجات المدرسين. وفي الفترة ما بين 30 نيسان/أبريل و 26 حزيران/يونيه، أُفيد بأن أكثر من 230 مدرساً ومدافعا عن حقوق المدرسين اعتُقلوا واستُدعي 23 منهم إلى الهيئات القضائية والاستخباراتية. وفي 30 نيسان/أبريل، وقبل احتجاجات المدرسين في 1 أيار/مايو، اعتقل مسؤولون من وزارة الاستخبارات ثلاثة مدرسين وأعضاء في رابطة المدرسين الإيرانيين في محافظة طهران (رسول بوداغي، وجعفر إبراهيمي، ومحمد حبيبي) وثلاثة أعضاء آخرين في إقليم كردستان (إسكندر لطفي، وشعبان محمدي، ومسعود نيكخواه). وذكرت التقارير أنهم تعرضوا، أثناء اعتقالهم، للعنف البدني، وجرت مصادمة منازلهم وصودرت أجهزتهم الإلكترونية⁽⁵²⁾. وحُكم على السيد بوداغي والسيد إبراهيمي بالسجن خمس سنوات والحبس أربع سنوات ونصف السنة بتهمة تتعلق بالأمن القومي في 12 نيسان/أبريل و 31 كانون الثاني/يناير على

www.en-hrana.org/keyvan-samimi- and transferred to Semnan prison", 19 May 2022
arrested-and-transferred-to-semnan-prison

Reporters Without Borders, "Three Iranian journalists transferred to prisons notorious for mistreating (47)
detainees"

Center for Human Rights in Iran, "Iranian authorities force detained photographer to threaten activist with (48)
eerie voice message", 27 August 2019
www.iranhumanrights.org/2019/08/iranian-
authorities-force-detained-photographer-to-threaten-activist-with-eerie-voice-message
و www.hra-news.org/2021/hranews/a-28888

Reporters Without Borders, "Ailing journalists in Iran's prisons need urgent UN action, RSF says", 27 (49)
April 2022
https://rsf.org/en/ailing-journalists-irans-prisons-need-urgent-un-action-
rsf-says

Committee to Protect Journalists, "Iranian reporter Amir-Abbas Azarmavand begins 4-year, 4-month prison (50)
sentence", 11 March 2022
https://cpj.org/2022/03/iranian-reporter-amir-abbas-
azarmvand-begins-4-year-4-month-prison-sentence

Human Rights Activists News Agency, "Researcher and sociologist Saeed Madani arrested", 17 May 2022 (51)
متاح على الرابط التالي: www.en-hrana.org/researcher-and-sociologist-saeed-madani-arrested

(52) انظر www.radiozameh.com/716266

التوالي. ولا يزال إسماعيل عبيدي، وهو ناشط في مجال حقوق المدرسين عضو في الرابطة، رهن الاحتجاز⁽⁵³⁾.

58 - وجرى كذلك استهداف نشطاء حقوق العمال من قطاعات أخرى. ففي 1 أيار/مايو، دُهِمَت منازل بعض أعضاء نقابة عمال طهران ونقابة شركة حافلات الضواحي. وفي 11 أيار/مايو، اعتقل عملاء وزارة الاستخبارات رضا شهابي، وهو مدافع عن حقوق العمال وعضو مجلس إدارة النقابة⁽⁵⁴⁾. وفي 9 أيار/مايو، دُهِمَت شقة المترجمتين والناشطتين في مجال حقوق العمال مريم (أنيشا) أسد الله وكيفان مهتدي. وألقي القبض عليهما ونقلتا إلى سجن إيفين وما زالتا رهن الاحتجاز⁽⁵⁵⁾.

الأجانب ومزدوجو الجنسية

59 - يرحب المقرر الخاص بعودة نازانين زاغاري - راتكليف وأنوشه عاشوري إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في آذار/مارس 2022، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن شرط الإفراج عنهما يؤثر القلق إزاء مبرر احتجازهما. وقد أفرج عنهما بعد أن دفعت المملكة المتحدة لحكومة جمهورية إيران الإسلامية 393,8 مليون جنيه استرليني من أجل تسوية دين طويل الأمد من المملكة المتحدة إلى جمهورية إيران الإسلامية. ونفت الحكومتان علناً أن تكون عمليات الإفراج تمت مقابل سداد الدين. وعقب الإفراج عن السيدة زاغاري - راتكليف، نشرت وسائل الإعلام التابعة للحكومة وقوات الحرس الثوري الإسلامي تقارير اعترفت صراحة بأن إطلاق سراحها جاء نتيجة لسداد الدين⁽⁵⁶⁾.

60 - وقد وثّقت منظمات المجتمع المدني 69 حالة من حالات الأجانب ومزدوجي الجنسية الذين احتُجزوا في جمهورية إيران الإسلامية منذ عام 2003 في أعقاب إجراءات قضائية معيبة⁽⁵⁷⁾. ومن المثير للقلق البالغ تصريح مسؤول كبير سابق في قوات الحرس الثوري الإسلامي، في كانون الثاني/يناير 2020، في مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، بأن اعتقال الأفراد وإطلاق سراحهم (يشار إليهم باسم "الجواسيس") مقابل المال هو مصدر من مصادر الدخل لهذه القوات⁽⁵⁸⁾.

(53) Front Line Defenders, "Esmail Abdi on hunger strike", 18 March 2021. متاح على الرابط التالي: www.frontlinedefenders.org/en/case/esmail-abdi-hunger-strike؛ و www.hra-news.org/2022/hranews/a-35412.

(54) Human Rights Activists News Agency, "Trade union activist Reza Shahabi goes on hunger strike in Evin prison", 14 June 2022. متاح على الرابط التالي: www.en-hrana.org/trade-union-activist-reza-shahabi-goes-on-hunger-strike-in-evin-prison.

(55) Human Rights Activists News Agency, "Workers' rights activists Anisha Asadaollahi and Keyvan Mohtadi arrested", 10 May 2022. متاح على الرابط التالي: www.en-hrana.org/workers-rights-activists-anisha-asadaollahi-and-keyvan-mohtadi-arrested.

(56) Amnesty International, "Iran: the crime of holding Nazanin Zaghari-Ratcliffe hostage must not go unpunished", 1 June 2022, p. 3. متاح على الرابط التالي: www.amnesty.org/en/documents/mde13/5609/2022/en.

(57) Human Rights Activists News Agency, "HRA highlights sixty-nine dual and foreign nationals detained by Iran from 2003 to present", 22 February 2022. متاح على الرابط التالي: www.en-hrana.org/hra-highlights-sixty-nine-dual-and-foreign-nationals-detained-by-iran-from-2003-to-present.

(58) Amnesty International, "Iran: the crime of holding Nazanin Zaghari-Ratcliffe hostage must not go unpunished", p. 7. و www.youtube.com/watch?v=Kxextk8sW3A.

61 - واعتباراً من حزيران/يونيه 2022، بات معروفاً أن أكثر من 16 مواطناً مزدوج الجنسية ومواطناً أجنبياً واحداً محتجزون في جمهورية إيران الإسلامية، إما مسجونون أو قيد الإقامة الجبرية، ويحظر عليهم مغادرة البلد⁽⁵⁹⁾، من بينهم أحمد رضا جلالى وجمشيد شارمهد، اللذان يشار إلى قضيتهما في مكان آخر من هذا التقرير، وكامران قديرى، ومسعود مصاحب، ومهران رؤوف، ومراد طهباز، وعماد شرقي، وسياماك وباقر نمازي. وفي آذار/مارس 2022، توفي المواطن الأسترالى الإيراني شكر الله جبيلي البالغ من العمر 83 عاماً في الحجز بعد أن حرم من الرعاية الطبية المتخصصة في الوقت المناسب، حسبما ذكرت التقارير⁽⁶⁰⁾. وأعيدت الأكاديمية الفرنسية الإيرانية فاريبا عادلخاه إلى سجن إيفين في 16 كانون الثاني/يناير 2022 بعد إطلاق سراحها في تسريح مؤقت طبي في تشرين الأول/أكتوبر 2020⁽⁶¹⁾. وحُرمَت المواطنة الألمانية الإيرانية ناهد تاغاي، البالغة من العمر 66 عاماً، والتي حكم عليها بالسجن لمدة 10 سنوات، من إجراء عملية جراحية في عمودها الفقري، والتي قال أطباء متخصصون إنها بحاجة إليها بشكل عاجل⁽⁶²⁾. وفي أيار/مايو 2022، أُلقي القبض على مواطنين فرنسيين آخرين⁽⁶³⁾. وفي 28 حزيران/يونيه، أيدت محكمة الاستئناف حكماً بالسجن لمدة ثماني سنوات وثمانية أشهر على مواطن فرنسي بتهمة "التجسس" و"الدعاية ضد الدولة"⁽⁶⁴⁾.

الأفراد الذين ما زالوا رهن الاحتجاز بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات

62 - يساور المقرر الخاص القلق لأنه على الرغم من الاجتماع الذي عقد في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بين رئيس السلطة القضائية وبعض أسر السجناء الذين اعتقلوا في الاحتجاجات، لا يزال العديد من الأفراد رهن الاحتجاز بسبب مشاركتهم في احتجاجات 2017-2018 و 2019، وبعضهم في جناح المحكوم عليهم بالإعدام. ويُحتجز محمد جواد فافائي ساني في سجن مشهد المركزي بعد اعتقاله في شباط/فبراير 2020 على خلفية الاحتجاجات التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وحكمت عليه محكمة ثورية في مشهد بالإعدام بتهمة الإفساد في الأرض⁽⁶⁵⁾. ولا يزال كل من محمد بسطامي،

Center for Human Rights in Iran, "Who are the dual and foreign nationals imprisoned in Iran? (updated)", (59) 24 May 2018. متاح على الرابط التالي: <https://iranhumanrights.org/2018/05/who-are-the-dual-nationals-imprisoned-in-iran>.

The Guardian, "Australian man, 83, dies in Iranian prison after being denied healthcare", 21 March 2022 (60) متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/world/2022/mar/21/australian-shokrollah-jebeli-iranian-prison-denied-healthcare.

(61) انظر www.isna.ir/news/1400102619308.

(62) انظر www.hra-news.org/2022/hranews/a-35161.

(63) France 24, "Iran says two French nationals held for trying to 'foment unrest'", 17 May 2022. متاح على الرابط التالي: www.france24.com/en/middle-east/20220517-iran-says-two-french-nationals-held-for-trying-to-foment-unrest.

(64) Le Monde, "Iran court upholds prison sentence against French tourist", 28 June 2022. متاح على الرابط التالي: www.lemonde.fr/en/international/article/2022/06/28/iran-court-upholds-prison-sentence-against-french-tourist_5988268_4.html.

(65) Iran Human Rights, "Protester Mohammad Javad Vafayi-Sani sentenced to death for corruption on Earth", 10 January 2022. متاح على الرابط التالي: <https://iranhr.net/en/articles/5048>.

وماجد نزارى كوندارى، وهادي كياني، وعباس محمدي الذين اعتقلوا على خلفية الاحتجاجات في كانون الأول/ديسمبر 2017 وكانون الثاني/يناير 2018، في سجن داستغرد في محافظة أصفهان⁽⁶⁶⁾. وحكمت عليهم محكمة ثورية في طهران بالإعدام بتهمة *البغي والحربة*. وفي كانون الثاني/يناير 2021، تمت الموافقة على طلبهم بإجراء مراجعة قضائية. ولا توجد أية معلومات أخرى عن وضعهم. واعتقل الشقيقان عباس ومحسن دريس في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 على خلفية مشاركتهما في احتجاجات في ماهشهر بمحافظة خوزستان. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أبلغت سلطات السجن عائلة عباس دريس أنه حكم عليه بالإعدام بتهمة الحربة ووفاة ضابط أمن. وفي آذار/مارس 2022، تم التأكيد على أنه لم تكن هناك أي إجراءات قانونية في قضيتي الشقيقين. ومن بين المتظاهرين الآخرين الذين صدرت في حقهم أحكام بالسجن بعد مشاركتهم في الاحتجاجات والذين لا يزالون في السجن هناك صادق عباسي وإسماعيل بهرامي وبيمان غلامي في سجن إيفين، ومحمد إقبالي غوليهين ووحيد باقري ومحمد بيجي وأمير إحسان غازي ومرتضى أوميدبيغو وبشتيفان أفصار في سجن سنندج. والعديد من الأفراد الذين اعتقلوا في الاحتجاجات هم معيلون وأرباب أسرهم، واستمرار احتجازهم له تأثير على أسرهم.

سجن المدينين

63 - تنص المادة 3 من قانون إنفاذ الأحكام المالية على سجن الأفراد غير القادرين على سداد ديونهم⁽⁶⁷⁾. ويسمح هذا الحكم للدائن الذي حصل على حكم ضد مدين ولا يستطيع تحصيل الدين المستحق له أو لها بأن يطلب سجن المدين. ووفقاً للأرقام الرسمية، في أيار/مايو 2022، كان في السجن 2 868 شخصاً بسبب عدم سداد دين أو التزام تعاقدى. وتحظر المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية صراحة سجن الأشخاص لعدم قدرتهم على الوفاء بالتزام تعاقدى. ويشجع المقرر الخاص الحكومة على اتخاذ خطوات لإصلاح القانون من أجل جعل السجن بسبب الديون غير قانوني متشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

جيم - الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي

الاحتجاجات ورد الحكومة عليها

64 - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير باحتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد. وشملت هذه الاحتجاجات احتجاجات المزارعين على أزمة المياه، والاحتجاجات التي أعقبت التغييرات في سياسة دعم المواد الغذائية، والاحتجاجات على الفساد وسوء الإدارة في سياق انهيار مبنى في خوزستان في أيار/مايو 2022. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تضاعفت الاحتجاجات العمالية، وشملت المدرسين والمتقاعدين والعمال في جميع أنحاء البلاد. وكما سبق وصفه في التقرير، فإن المقرر الخاص يساوره القلق إزاء استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة ضد المحتجين، فضلاً عن الاعتقالات الواسعة النطاق. ففي 25 أيار/مايو

(66) انظر البلاغ IRN 22/2020. متاح على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25566>.

(67) انظر <https://rc.majlis.ir/fa/law/show/932384>.

2022، وقع 85 محامياً رسالة مفتوحة تدعو السلطات إلى احترام الحق في الاحتجاج⁽⁶⁸⁾. وفي 29 أيار/مايو، دعا بيان وقعه 95 شخصاً يعملون في صناعة السينما القوات العسكرية إلى التوقف عن استخدام القوة ضد المتظاهرين في حملة تعرف باسم "ألقوا أسلحتكم". ولم تبد السلطات أي استعداد للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في ظل حكمها.

احتجاجات المدرسين والعمال

65 - لوحظت حملة قمع منسقة ضد نقابات المدرسين والعمال قبل التجمعات المشتركة التي نظمتها تلك النقابات في 1 أيار/مايو. وقبل التجمعات، أُلقي القبض على سبعة أعضاء بارزين في رابطة المدرسين الإيرانيين في طهران وماريقان. وفي الفترة ما بين 30 نيسان/أبريل و 24 أيار/مايو، أُلقت استخبارات الحرس الثوري الإسلامي أو وزارة الاستخبارات أو عناصر الأمن المحليون أو الشرطة أو السلطة القضائية القبض على 88 مدرساً في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك أقاليم كرمان وخراسان وجيلان وبوشهر ومركزي وسنندج وماريقان وسقز وشيراز ومدن في محافظات خوزستان وطهران وأصفهان وسيستان وبلوشستان ويزد وكوهجيلويه وبوير أحمد وقزوین وكرمنشاه وهمدان ولورستان وماندران وأذربيجان الشرقية. وكما هو موضح أعلاه، فقد أُلقي القبض على عدد كبير من المدافعين عن حقوق العمال وهم لا يزالون محتجزين دون السماح لهم بالاتصال بمحام. وتحرم المذكرة الملحقة بالمادة 48 من قانون الإجراءات الجنائية الأفراد المتهمين بجرائم الأمن القومي من الاتصال بمحام من اختيارهم في أول 20 يوماً من اعتقالهم، وهو ما يمكن تمديده ليشمل كامل مرحلة التحقيق. ويشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء خلط السلطات بين ممارسة حقوق الإنسان وجرائم الأمن القومي وإزاء ما يترتب على ذلك من آثار في المحاكمة وفق الأصول المرعية. وفي 9 أيار/مايو، أصدرت وزارة الاستخبارات بياناً بشأن "تسلل عناصر أجنبية مرتبطة بالخارج إلى داخل صفوف المدرسين والعمال"، زُعم أنها خططت لتهديد نظام السكان وأمنهم⁽⁶⁹⁾. وفي 10 أيار/مايو، اعتقلت السلطات مواطنين فرنسيين، أحدهما رئيس اتحاد لنقابات المدرسين.

الاحتجاجات الغذائية

66 - لا تزال الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك آثار الجزاءات القطاعية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإيرادات الحكومية، تحدث أثراً مدمراً على مستوى العيش اللائق للغالبية العظمى من السكان. وقد تجاوز معدل التضخم السنوي في جمهورية إيران الإسلامية 40 في المائة بين آذار/مارس 2021 وآذار/مارس 2022. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بوتيرة أسرع من معدل التضخم العام، حيث بلغت 51,5 في المائة في الفترة نفسها. وفي أيار/مايو، أُدخلت سلسلة من التغييرات على سياسة الحكومة بشأن الإعانات الغذائية في محاولة لمعالجة العجز المتزايد⁽⁷⁰⁾. وأعلنت السلطات هذه القرارات بوصفها إعادة توزيع عادل للإعانات على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض. وفي 1 أيار/مايو، أوقفت الحكومة الإعانات المقدمة للقمح المستورد، وأعلن عن مزيد من التخفيضات في 3 أيار/مايو. وأدت التخفيضات إلى

(68) انظر <https://t.me/emtedadnet/66815> و "85 lawyers call on Iranian Government to respect right to protest", 26 May 2022، متاح على الرابط التالي: <https://iranhumanrights.org/2022/05/85-lawyers-call-on-iranian-government-to-respect-right-to-protest>.

(69) انظر www.isna.ir/news/1401022113710.

(70) انظر البلاغ IRN 11/2022 (غير متاح بعد على الإنترنت).

زيادة مثيرة بين عشية وضحاها في أسعار بعض المواد الغذائية، من 100 إلى 300 في المائة، بما في ذلك زيت الطهي ومنتجات الألبان والقمح والخبز وغيرها من المواد القائمة على الدقيق. وقد طُرحت هذه التخفيضات في وقت يعرف أزمة اقتصادية، تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة، ويكون ما يقرب من 60 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وأعلنت وزارة الزراعة في 5 أيار/مايو أنه سيتم إطلاق برنامج جديد يمكن في إطاره للمستهلكين أن يحصلوا على الخبز المدعوم. وفي 7 أيار/مايو، بدأت الاحتجاجات في دزفول وماهشهر وإيزه وشادغان وامتدت إلى مدن أخرى بحلول 11 أيار/مايو. وانتقد المتظاهرون السلطات على الوضع السياسي والاقتصادي المشل ورددوا هتافات ضد القيادة السياسية. وأظهرت التسجيلات ومقاطع الفيديو والشهادات المقدمة قوات الأمن وهي تستخدم الغاز المسيل للدموع بعنف وتقمع المتظاهرين، وفي بعض الحالات، تطلق النار مباشرة على الناس باستخدام الذخيرة الحية. وأدى استخدام القوة المفرطة إلى مقتل خمسة أشخاص على الأقل في محافظتي خوزستان وتشاهارماهل وبختياري. وأبلغ عن انقطاع الإنترنت وقت القمع العنيف للاحتجاجات، مما حال دون الوصول إلى المعلومات وتبادل المعلومات حول الأحداث الجارية. وأفيد أيضاً بأن المجلس الأعلى للأمن القومي ووزارة الاستخبارات قد حذرا وسائل الإعلام ومحري وسائل الإعلام من نشر تقارير عن الاحتجاجات. وبالإضافة إلى استخدام القوة، أفادت التقارير بحدوث اعتقالات تعسفية واسعة النطاق للمتظاهرين وغيرهم من الأفراد في عدة مدن، بما في ذلك طهران ودزفول وشهر كرد.

تعطيل الإنترنت

67 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدمت السلطات أساليب شتى لتعطيل الإنترنت، منها إغلاق إمكانية الوصول إلى المواقع والخدمات الدولية المتعلقة بالبيانات المتنقلة، وخنق عرض النطاق الدولي على الشبكات المتنقلة وشبكات النطاق العريض، وخنق المواقع والخدمات الموجودة في جمهورية إيران الإسلامية⁽⁷¹⁾. وأبلغ مراقبو الشبكة عن حدوث حالات تعطيل طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في أيار/مايو، بما في ذلك الإغلاق التام للإنترنت في خوزستان، وخنق الشبكة على الصعيد الوطني في 9 أيار/مايو، وعمليات الإغلاق شبه التام في قزوین في 10 أيار/مايو، وأردبیل في 13 أيار/مايو، وبوشهر في 14 أيار/مايو، وإيلام في الفترة من 20 إلى 22 أيار/مايو، وخراسان شوملي وزنجان ولورستان في 23 أيار/مايو، وهرمزغان في 25 أيار/مايو، وقم في 26 أيار/مايو، وفارس وكرمان وكهكيلويه وبوير أحمد في 28 أيار/مايو.

إغلاق الجمعيات

68 - يساور المقرر الخاص القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الهيئة العامة للرفاه في جمهورية إيران الإسلامية قد أعلنت عن قواعد جديدة تقتضي من الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الرعاية الاجتماعية تقديم رقم الهوية الوطنية لكل فرد تقدم له الدعم. وبالتالي لم يعد بإمكان المهاجرين والأفراد غير محدد الهوية الذين ليس لديهم أرقام هوية وطنية تلقي المساعدة من هذه المنظمات.

69 - وتشير المشاركة المركزية لوزارة الاستخبارات ووزارة الداخلية في إجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية قلقاً بالغاً إزاء الحق في حرية تكوين الجمعيات. ففي 26 أيار/مايو، أيد الفرع 28 من محكمة

(71) انظر <https://filter.watch/en/2022/06/13/network-monitor-may-2022> و www.isna.ir/news/1401030302378؛ و

الاستئناف في طهران الحكم الأولي الصادر عام 2021 بحل جمعية الإمام علي الشعبية لإغاثة الطلاب، وهي أكبر منظمة غير حكومية مستقلة في البلاد، تركز على التخفيف من حدة الفقر⁽⁷²⁾. وأصدرت وزارة الداخلية الأمر الأولي بحل المنظمة ورافقه احتجاز عدد من كبار موظفي المنظمة. ويكرر المقرر الخاص الإعراب عن قلقه إزاء حل المنظمة ويدعو السلطات إلى الامتناع عن التدخل في الجمعية وإسقاط التهم الموجهة إلى إدارتها وموظفيها (A/76/160، الفقرة 23).

الأعمال الانتقامية ومبادرات المجتمع المدني من أجل المساءلة

70 - يشعر المقرر الخاص بالقلق البالغ إزاء الضغط الذي تمارسه السلطات على أسر الضحايا لمنع جهودهم الرامية إلى التماس المساءلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت أسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التهديدات والاعتقالات والإدانات. وفي فبراير/شباط 2022، داهم عناصر الأمن منزل شنهاز أكمل، والدته مصطفى كريم بيغي، وهو متظاهر قتل في احتجاجات 2009. واستدعت ابنة السيدة أكمل، مريم كريم بيغي، التي طلبت بشكل سلمي تحقيق العدالة في مقتل شقيقها، إلى مكتب المدعي العام في إيفين. وفي 14 حزيران/يونيه، تمت مصادرة منزل أسرة السيدة كريم بيغي وألقي القبض عليها. وقد وُجّهت إليها تهمة "الدعاية ضد الدولة" و"التجمع والتواطؤ للعمل ضد الأمن القومي"⁽⁷³⁾. وتم استهداف ثلاثة أفراد من عائلة فرزاد أنصاريفار، وهو متظاهر قتل في احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بسبب ما بذلوه من جهود في مجال المساءلة. وفي نيسان/أبريل، حكمت محكمة ماهشهر الثورية على أمين أنصاريفار وأرمان أنصاريفار، والد وشقيق فرزاد أنصاريفار، بالحبس ثلاثة أشهر، ومنع من مغادرة البلاد لمدة خمس سنوات⁽⁷⁴⁾. وفي شباط/فبراير، حكمت محكمة ماهشهر الثورية على فرزانه أنصاريفار بالحبس أربع سنوات وستة أشهر بسبب جهودها في طلب المساءلة عن مقتل شقيقها⁽⁷⁵⁾.

71 - وبعد إنشاء محكمة شعبية، محكمة فظائع إيران (أبان)، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات التي اندلعت في جميع أنحاء البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تعرض الشهود الذين قدموا شهادات من داخل البلاد للمضايقات. ومن الأمثلة على ذلك المضايقة القضائية والترهيب والاستجواب الذي تعرضه له العديد من أسر الشهود في محكمة أبان⁽⁷⁶⁾. وفي نيسان/أبريل 2022، أصدرت 15 منظمة لحقوق الإنسان بياناً مشتركاً دعت فيه المجتمع الدولي إلى حث

(72) انظر <https://sosapoverty.org/news/%d8%a8%db%8c%d8%a7%d9%86%db%8c%d9%87-%d8%ac%d9%85%d8%b9%db%8c%d8%aa-%d8%b1%d8%a7%db%8c-%d8%af%d8%a7%d8%af%da%d9%86%d8%b8%d8%b1>

(73) Front Line Defenders, "Maryam Karimbeigi released on bail", 18 July 2022. متاح على الرابط التالي: www.frontlinedefenders.org/en/case/new-charge-brought-against-woman-human-rights-defender-maryam-karimbeigi

(74) انظر <https://twitter.com/Farzanehansari7/status/1540992616707358723>; and www.hra-news.org/2022/hranews/a-35537

(75) Human Rights Activists News Agency, "Farzaneh Ansarifard sentenced to 4 years and 6 months in prison", 24 February 2022. متاح على الرابط التالي: www.en-hrana.org/farzaneh-ansarifard-sentenced-to-4-years-and-6-months-in-prison

(76) انظر <https://kurdistanhumanrights.org/fa/?p=17812>

السلطات الإيرانية على الوقف الفوري لأعمالها الانتقامية ضد شهود محكمة أبان وعائلاتهم وإلغاء جميع الإدانات والأحكام المتعلقة بمشاركتهم أو مشاركة أقاربهم في المحكمة⁽⁷⁷⁾.

72 - وأبلغ أيضا عن حالات للانتقام في سياقات أخرى. فقد أُلقي القبض على كمال بالانجي أثناء جنازة ابنته في 25 كانون الثاني/يناير بعد أن تحدث عن مقتل ابنته البالغة من العمر 7 سنوات بعدما أطلقت الشرطة النار على سيارة متحركة في كانون الثاني/يناير في مقاطعة أذربيجان الغربية⁽⁷⁸⁾. وفي شباط/فبراير، اعتقلت قوات الأمن غزال حاجي زاده، والدة زينب جلاليان، وهي سجينه سياسية كردية، واستجوبتها لعدة ساعات في مديرية وزارة الاستخبارات بمدينة ماکو قبل إطلاق سراحها⁽⁷⁹⁾. وقبل اعتقالها، انتشر شريط فيديو للسيدة حاجي زاده على وسائل التواصل الاجتماعي دعت فيه إلى إطلاق سراح ابنتها. ولا تزال مريم أكاربي منفردة مسجونة للسنة الثالثة عشرة في سجن سمنان لدعوتها إلى المساواة عن الاختفاء القسري لأسرتها في عام 1988، وهي محرومة من الرعاية الصحية الملائمة لمرض الكبد. ولم تحصل حتى الآن على أي تسريح مؤقت، ولا تزال طلبات أسرتها العديدة لنقلها إلى سجن إيفين دون إجابة.

رابعاً - التوصيات

عقوبة الإعدام

73 - يدعو المقرر الخاص سلطات جمهورية إيران الإسلامية إلى الإلغاء الفوري، من خلال التشريع، لعقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. وفي انتظار هذا الإلغاء، يوصي السلطات بأن تقوم بما يلي:

- (أ) فرض وقف فوري لتنفيذ أحكام الإعدام وتخفيف جميع أحكام الإعدام؛
- (ب) تعديل التشريعات على وجه الاستعجال لحظر إعدام الأشخاص الذين ارتكبوا جريمة وهم دون سن 18 عاماً، وتعديل التشريعات على وجه الاستعجال لتخفيف جميع أحكام الإعدام الصادرة في حق الأطفال الجانحين المحكوم عليهم بالإعدام؛
- (ج) فرض وقف جميع عمليات الإعدام المتعلقة بالمخدرات؛
- (د) تعديل التشريعات للسماح للقضاة بسلطات تقديرية للنظر في ظروف التخفيف أو اختيار فرض عقوبات أخف في حالات فردية؛
- (هـ) نشر بيانات مصنفة بشأن عدد أحكام الإعدام التي تنفذ سنوياً.

المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

74 - يدعو المقرر الخاص السلطات إلى ما يلي:

(77) Center for Human Rights in Iran, "Iran should stop persecuting families seeking justice for State atrocities", 7 April 2022.

متاح على الرابط التالي: <https://iranhumanrights.org/2022/04/joint-statement-iran-should-stop-persecuting-families-seeking-justice-for-state-atrocities-through-aban-tribunal>.

(78) Kurdistan Human Rights Network, "Iran: police kills child, arrests father at funeral", 26 January 2022. متاح على الرابط التالي: <https://kurdistanhumanrights.org/en/iran-police-kills-child-arrests-father-at-funeral>.

(79) انظر <https://kurdistanhumanrights.org/fa/?p=17738>.

(أ) إجراء إصلاحات جوهرية بهدف إنشاء نظام للمساءلة يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك إصلاحات دستورية وتشريعية وإدارية، من أجل كفالة الفصل بين السلطات، والتعددية السياسية، والمشاركة الديمقراطية في الحكم وصنع القرار؛

(ب) إجراء إصلاحات لكفالة استقلال القضاء، بما في ذلك من خلال حل المحاكم الثورية، وإصلاحات لكفالة الشفافية في التعيينات القضائية؛

(ج) كفالة استقلالية نقابات المحامين في جمهورية إيران الإسلامية؛

(د) إجراء تحقيق مستقل ونزيه وشفاف يتماشى والمعايير الدولية بشأن استخدام قوات الأمن للقوة خلال احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ومحاسبة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في سياق هذه الاحتجاجات وغيرها من الاحتجاجات في عامي 2021 و 2022؛

(هـ) كفالة امتثال التشريعات والسياسات والممارسات والتدريب فيما يتعلق باستعمال القوة الفتاكة على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي الحدود للمعايير الدولية، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛

(و) إجراء تحقيق مستقل وشفاف بشأن إسقاط رحلة الخطوط الجوية الأوكرانية PS752 ومحاسبة جميع الجناة؛

(ز) التصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام؛

(ح) إجراء استعراض شامل لمعايير السلامة والجودة في صناعة البناء وإجراء تحقيق مستقل وشفاف في انهيار المبنى في عبادان، ومحاسبة المسؤولين عنه؛

(ط) إجراء تحقيق وطني وعام في التعامل مع جائحة كوفيد-19.

المسائل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان

75 - يوصي المقرر الخاص بجمهورية إيران الإسلامية بما يلي:

(أ) كفالة حماية المحتجزين من جميع أشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكفالة عدم قبول أي اعترافات منتزعة تحت وطأة التعذيب أو سوء المعاملة كأدلة في المحكمة، وإنشاء آليات للتحقيق في ادعاءات التعذيب والوفيات أثناء الاحتجاز تتسق والمعايير الدولية، والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ب) كفالة الحق في محاكمة عادلة لأي شخص متهم بارتكاب فعل إجرامي، بما في ذلك الاتصال بمحام من اختياره أو اختيارها خلال جميع مراحل الدعوى القضائية؛

(ج) كفالة عدم تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان للمرأة، والمحامون والصحفيون ومزدوجو الجنسية والراعايا الأجانب، وكذا أسرهم، بالتخويف

أو المضايقة أو الاعتقال التعسفي أو الحرمان من الحرية أو الحياة أو غيرها من العقوبات التعسفية أو إخضاعهم لها، والإفراج عن جميع المحتجزين بسبب عملهم، وتوسيع نطاق سياسة الإفراج المؤقت عن السجناء؛

(د) الإفراج عن جميع المعتقلين بسبب ممارسة حقوقهم في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وإبلاغ أسرهم بأماكن احتجازهم ووضعهم على وجه السرعة؛

(هـ) كفالة الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات في القانون والممارسة، وكفالة أن يكون أي تقييد لهذه الحقوق متفقا والقانون الدولي، وسحب مشروع القانون المتعلق بحماية حقوق المستخدمين في الفضاء الإلكتروني وتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي؛

(و) إلغاء قانون "السكان الشباب" وغيره من القوانين التي تنتهك حقوق النساء والفتيات، واتخاذ تدابير لتعزيز المشاركة المتساوية للمرأة في الحياة العامة بما يتفق مع القانون الدولي، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ز) تنقيح التشريعات للقضاء على زواج الأطفال والاضطلاع ببرامج توعية شاملة بشأن الآثار الضارة للزواج المبكر على حقوق الطفلة في الصحة والتعليم والنماء؛

(ح) إلغاء جميع القوانين التي تبرئ "جرائم الشرف" والعنف ضد المرأة واعتماد قوانين وسياسات فعالة لإنهاء العنف ضد المرأة؛

(ط) التصديق على جميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتنفيذها والاعتراف بال النقابات العمالية المستقلة؛

(ي) اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية القائمة وكفالة مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية، دون تمييز؛

(ك) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من آثار الجزاءات؛

(ل) القيام باستثمارات كبيرة في جميع السجون للحد من الاكتظاظ وتحسين النظافة الصحية وكفالة الحصول على العلاج الطبي فورا؛

(م) مواصلة العمل مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك السماح للمقرر الخاص بزيارة البلد.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

76 - يحث المقرر الخاص المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية لقضايا حقوق الإنسان وتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في جميع المفاوضات والاتفاقات المبرمة مع جمهورية إيران الإسلامية.

77 - ويحث المقرر الخاص الدول التي تفرض جزاءات على جمهورية إيران الإسلامية على أن تكفل أن تحقق تدابير مثل الإعفاءات لأغراض إنسانية أثرا واسعا النطاق وعمليا، وتنفيذها بسرعة وفعالية من

أجل التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي تخلفها الجزاءات على حقوق الإنسان، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19.

78 - ويحث المقرر الخاص المجتمع الدولي على المطالبة بالمساءلة فيما يتعلق بالأحداث الدالة التي طال أمدها والتي قوبلت باستمرار بالإفلات من العقاب، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي في احتجاجات عام 1988 واحتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
